دور العراق في العمل الثقافي العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد (١٩٨١-١٩٨٩) دراسة تاريخية

الدكتور هاشم حسن حسين الشهواني

قسم الدراسات التاريخية والثقافية مركز الدراسات الإقليمية

جامعة الموصل

تاريخ استلام البحث ٢٠١٤/٣/١٩ تاريخ قبول النشر ٢٠١٤/٥/١٣

مستخلص البحث

مارس معهد البحوث والدراسات العربية دوره الثقافي (بحث وتدريس ونشر) في بغداد للمدة ١٩٨١-١٩٨٩ بنجاح، وكان عمله جزءاً من الإطار العام للعمل الثقافي العربي المشترك الذي تشرف عليه جامعة الدول العربية، والتي أوعزت بافتتاح المعهد عام ١٩٥٣ في القاهرة، وظل يعمل فيها حتى عام ١٩٨٠، وتم نقله إلى بغداد بعد الاتفاق الذي وقع مع حكومة العراق حيث قدمت التسهيلات والتمويل اللازم، واختير الدكتور نوري حمودي القيسي مديراً له، وعمل بانسيابية ونجاح ملتزما بالنظام الداخلي والهيكل التنظيمي من حيث الأقسام والأهداف وطريقة العمل، أعيد نقلة إلى القاهرة بعد تسوية الخلاف العربي مع الحكومة المصرية عام ١٩٨٩، الذي كان قد نشأ بعد زيارة الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات لإسرائيل.

مقدمة

كان العراق في مقدمة الدول العربية التي شاركت في عملية تأسيس جامعة الدول العربية، ومن الدول الموقعة على المعاهدة الثقافية العربية التي عقدت في إطار الجامعة عام ١٩٤٥، وقد عمل بمقتضاها وكان حضوره فاعلاً، فشارك في كل الأنشطة الثقافية التي قامت بها (مؤتمرات ثقافية وعلمية) واشترك في لجانها، وكان من أعماله الثقافية البارزة في إطار الجامعة تقديم عرضه لاستضافة معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية في بغداد على اثر تدهور علاقات الدول العربية مع جمهورية مصر العربية – دولة مقر المعهد – بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الأسبق أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١) إلى (إسرائيل) وما تبعها من نقل مقر الجامعة إلى تونس.

يهدف البحث إلى دراسة وتقييم المرحلة التاريخية التي وجد فيها معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد، وإلقاء الضوء على متعلقاته العلمية والإجرائية في هذه المدة.

تطرق البحث إلى موقف حكومة جمهورية العراق والاتفاقية التي عقدها مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وتناول بالدراسة أهداف المعهد وحيثياته القانونية والمالية والتنظيمية ونتاجه العلمي وما تعلق بشؤون الطلبة، وما يخص العملية الثقافية برمتها معتمداً على المصادر الأولية للمعهد وما تهيأ من نماذج من إنتاجه العلمي من كتب وأبحاث ورسائل علمية.

كانت المهمة الأولى التي وضعها له المعهد هي الدرس والبحث:

(أ) درس الأحوال الراهنة في مختلف الدول في الوطن العربي دراسة علمية من النواحي السياسية والقانونية والإدارية والاقتصادية والأدبية (ب) مقارنة هذه الأحوال بعضها ببعض مقارنة دقيقة لإظهار الفروق والمشابهات

القائمة بين هذه الدول من النواحي المذكورة (ج) بحث العوامل التي قامت عليها هذه الفروق والمشتبهات واستكشاف الظروف التي أوجدتها (د) تحري الوسائل التي تساعد على زيادة التقارب بين البلاد العربية. وأخيراً فان الغاية القصوى من ذلك، تعزيز الوعي القومي في الوطن العربي مع إشاعة الشعور بوحدة الأمة العربية وبث الإيمان بمستقبلها[١].

وفيما يخص الآليات والمهام الواجب التزامها من قبل الطلبة والأساتذة والإطار الذين يعملون فيه لتحقيق هذه الغايات يقول الأستاذ ساطع الحصري صاحب فكرة إنشاء المعهد وواضع نظامه الأساسي:

١- إن الدراسات التي يقوم بها المعهد تهدف إلى حمل الطلبة على درس الشؤون العربية مع تزويدهم بالوسائل اللازمة لذلك.

٢- يجب أن لايحاول الأساتذة والمحاضرون عرض جميع الأبحاث المتعلقة بالمواد التي يدرسونها، بل يكتفون بالتوسع والتعمق في ناحية محدودة من نواحي الموضوع ليقتدي الطلبة بهم، فيدرسوا من تلقاء أنفسهم نواحي الموضوع الأُخر.

٣- ويعمل المعهد على ضمان الاتصالات الفكرية بين الأساتذة والمحاضرين الذين يَؤُمون المعهد من مختلف الدول العربية حتى تتوثق الروابط الفكرية بين العلماء والباحثين في الشؤون العربية على اختلاف الدول التي يقطنوها والجنسيات التي ينتمون إليها.

٤- يتابع المعهد ما يحدث من تطورات في مختلف دول الوطن العربي من حيث الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية والأدبية[٢].

معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد (١٩٨١-١٩٩٠)

أنشئ معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة عام ١٩٥٢، بقرار من مجلس جامعة الدول العربية الذي يحمل الرقم (٤٣٧) في دورة انعقاده السادس عشر بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٣، وبدأ عمله الفعلي عام ١٩٥٣ وكان يسمى عند تأسيسه "معهد الدراسات العربية العالية" وظل يعمل في القاهرة منذ تأسيسه حتى عام ١٩٨٠ حيث تم نقله إلى العراق بعد قطع العلاقات السياسية بين حكومات الدول العربية والحكومة المصرية، بسبب الزيارة التي قام بها الرئيس الأسبق محمد أنور السادات إلى (إسرائيل) وعقده معاهدة السلام بينهما عام ١٩٧٨، وفي حينها أجمعت حكومات الدول العربية عام ١٩٧٩، بعد الاتفاق الذي وقعه وزراء الخارجية العرب على ضرورة نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس في ذلك العام، وأن ينقل المعهد من القاهرة إلى بغداد ليتسنى له استئناف عمله في البحث العلمي والتدريس لتخريج دفعات جديدة من الطلبة العرب يحملون الشهادات العليا[٣].

تعد المرحلة الثانية من مسيرة المعهد أثناء وجوده في بغداد للمدة بين عام ١٩٨١ و١٩٩٠ من المراحل المهمة، بعد أن تم نقله إلى العراق بعد عقد الاتفاقية بين المنظمة العربية للثقافة والعلوم – المشرفة على إدارة المعهد – والعراق الخاصة بقبوله استضافة المعهد واستعداده على استقباله في بغداد عام ١٩٨٠، وهذه المرحلة تعبر في حقيقتها عن الإرادة والرغبة القوية لإدارة المعهد في الاستمرار والعمل، رغم الظروف غير الطبيعية التي مرت بها الدول العربية.

تحدثت المصادر كثيراً عن الجانب السياسي في العلاقات العربية – العربية بعد هذا الحادث الكبير ولكنها سكتت في أغلب الأحيان إن لم نقل تماما – عن الحديث عن الجانب الثقافي، وإذا كان الأمر كذلك فان ما كتب عن أمور المعهد يكاد يكون معدوماً، فلم تتطرق جل المصادر عن هذه المدة من مسيرة المعهد الحرجة، وتفسير ذلك أن الحدث الذي تعرضت له

الأمة العربية كان كبيراً، فزيارة السادات لـ(إسرائيل) كانت بمثابة ضربة أصابت العرب في أعلى الجسد وأفقدت الجميع التوازن، والحق إن الأمر ليس بالهين لأن مصر وبما تمثله من ثقل في المعركة ضد العدو التقليدي للعرب، كونها من دول التماس أولا، وبما تملك من مميزات في الجغرافية الطبيعية والبشرية ثانياً[٤].

اتفقت الأطراف التي عملت في المعهد أثناء وجوده في بغداد على أن أوليات المعهد (وثائق ومصادر) نقلت إلى القاهرة ولم يبقَ منها شيء في بغداد[٥]، وكان ذلك عام ١٩٨٩ حين صدرت التعليمات بعودة المعهد إلى القاهرة بعد عودة جامعة الدول العربية من تونس بعد عودة العلاقات العربية – المصرية إلى سابق عهدها، وجرت عملية الانتقال بصورة مستعجلة[٦]، وأكد هذا الأمر الدكتور هاشم صالح التكريتي، وقال: "أتذكر أن جميع ممتلكات المعهد أُرسلت إلى القاهرة"[٧]، وفي المدة الأخيرة وعلى خلفية مطالبة بعض الأساتذة العراقيين إفتتاح فرع للمعهد في بغداد، ذُكر على لسان الدكتور طالب الخفاجي، أن أحد الوزراء العراقيين في تسعينيات القرن الماضي أرسل الكثير من الكتب والرسائل والأطاريح إلى القاهرة[٨]. أدت هذه الأسباب إلى صعوبة الحصول على المصادر التي تتحدث عن هذه المرحلة، وخاصة ما يتعلق بالشؤون الإدارية والمالية والتنظيمية[٩]. ولإدراك طبيعة عمل المعهد في هذه المرحلة لا بد من إيضاح بعض الجوانب التي تتعلق بشؤونه الإدارية والعلمية من خلال استقراء المفردات الآتية، وبما وضع لنفسه من أهداف:

أولا– دور منظمة التربية والثقافة والعلوم في العمل الثقافي العربي المشترك

استمر اهتمام جامعة الدول العربية ومنظماتها بتطوير العمل الثقافي في الوطن العربي، وظلت مكاتبها تتابع تشكيل ما يلزم من لجان لدراسة ما تتطلبه المواقف من التزامات في جوانب العمل الثقافي، فقدمت مشاريع

تصب في هذا الشأن، منها على سبيل المثال مشروعا قرار قدما من إدارة المنظمة إلى المجلس التنفيذي، كان الأول خاصاً بتشكيل "لجنة استشارية لمكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي" في عام ١٩٨٠، تتألف من سبعة أعضاء على الأقل واثني عشر عضوا على الأكثر من العلماء واللغويين العرب يختارهم المدير العام للمنظمة بالتشاور مع المجلس التنفيذي مدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد[١٠].

وصدرت في عام ١٩٨١ الموافقة على مشروع قرار قدمه المدير العام إلى المجلس التنفيذي وهو الثاني بشأن "تكوين أعضاء لجنة الخطة الشاملة لتنمية الثقافة العربية"، على أن "يوافق المجلس على تخصيص مبلغ مليون دولار أمريكي لمواجهة الأعباء المالية المترتبة لذلك[١١]. والأهم من ذلك كله وفيما يخص المعهد أدرج المجلس التنفيذي لمنظمة التربية والثقافة والعلوم في جدول أعماله للدورة الخامسة والعشرين عضوية معهد البحوث والدراسات العربية في المجلس الاستشاري لجامعة الدول العربية، وذلك يعطي مؤشراً على أهمية المعهد وموقعه في خطط جامعة الدول العربية[١٢].

ثانيا – موقف الحكومة العراقية من انتقال المعهد إلى بغداد

عرضت الحكومة العراقية استضافة المعهد تنفيذاً لقرار المجلس التنفيذي للمنظمة[١٣]، واستطاعت المنظمة التوصل إلى اتفاق مع جمهورية العراق يقضي باستضافة "معهد البحوث والدراسات العربية" وتم ذلك في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ تنفيذاً لتوجيهات مؤتمر قمة بغداد عام (١٩٧٩)، واتفاقاً مع جوهر وروح مقررات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية العرب في بغداد عام (١٩٧٩)، وتم الاتفاق على تعيين الأستاذ الدكتور نوري حمودي القيسي[١٤] مديراً للمعهد في ١٩٨١/٧/١٦ للقيام ببدء العمل واستمر حتى عام ١٩٨٤، وتبعه الدكتور فائق أمين مخلص[١٥] في ذلك

العام حتى عام ١٩٩٠، وتولى بعده الإدارة بشكل مؤقت الدكتور بهجت كامل عبداللطيف[١٦] وتولى الأخير عملية الإشراف على نقل المعهد من بغداد إلى القاهرة في ذلك العام[١٧].

وأخذت الحكومة العراقية من جانبها بتخصيص بناية تليق بالمعهد ومكانته العلمية والاعتبارية مع مراعاة استمرار المعهد في برامجه التدريسية وإفادة طلبته من الإمكانات المتوافرة في المعهد ومؤسسات البحث العلمي العراقية، وتقع البناية مقابل المجمع العلمي العراقي قريبة من الجامعة المستنصرية وعدد من كليات جامعة بغداد (القانون، الإدارة والاقتصاد، الآداب... الخ[١٨]. كما وفرت الحكومة العراقية الكوادر الإدارية المساعدة وهذا ما سهل مهمات عمل المعهد وغطت نفقات استهلاك الماء والكهرباء والهاتف والصيانة، ونظراً لعدم توفر بعض الحاجات الأساسية في الأسواق العراقية آنذاك سمحت الحكومة العراقية لإدارة المعهد باستيراد المواد الأساسية من الأسواق الكويتية بدون رسوم كمركية [١٩].

ثالثا- الاتفاقية بين حكومة جمهورية العراق والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

بعد أن صدرت موافقة مجلس جامعة الدول العربية على نقل المعهد إلى بغداد، وبعد الاستعداد الذي أبدته الحكومة العراقية لذلك، تم عقد اتفاقية بين الطرفين وتكونت من (ثماني مواد)، وقبل المضي في استكمال بحث الموضوع نورد نصوص هذه الاتفاقية التي أُبرمت بين حكومة جمهورية العراق والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والتي تكونت من ثمان مواد وفيما يأتي نصها، اتفق الطرفان على ما يأتي:

المادة الأولى

أ- يشار إلى معهد البحوث العربية بكلمة المعهد، ويرمز للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بكلمة المنظمة، وللمدير العام للمنظمة بكلمة

المدير العام ولدولة المقر بكلمة الدولة والحكومة جمهورية العراق بكلمة الحكومة.

ب- يتمتع المعهد بالشخصية القانونية وبالأهلية الكاملة طبقا لنظامه الأساسي ولوائحه.

المادة الثانية

أ- تهيئ الحكومة مقرا ملائما للمعهد باعتباره معهدا للدراسة والبحوث يحتوى على قاعات للمحاضرات والبحث ومكتبة كبيره ومبنى للإدارة، وتحافظ الحكومة على ملاءمته وقابليته للوفاء بحاجات المعهد طبقا لمخططات، عمله الحالية وفي المستقبل المنظور.

ب- تقدم الحكومة المبالغ اللازمة لتلافي نفقات انتقال المعهد، وتأثيث مبناه بما يتناسب ومتطلبات سير التدريس والبحوث والبرامج والإدارة والخدمات ووسائل النقل وتعويضات وأجور نقل وانتقال وتعيين والتحاق العاملين بمقر المعهد ببغداد وزيادة المرتبات على التفصيل التالي:

١- ٢٠٠,٠٠٠ (مائتا ألف دولار أمريكي) لتلافي نفقات تأثيث المعهد وتجهيزه بالمعدات اللازمة لعمله وبرامجه وإدارته.

٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف دولار أمريكي) لشراء أربع سيارات صالون وحافلة للنقل.

١٣٥,٠٠٠ (مائة وخمسة وثلاثون ألف دولار أمريكي) لشراء الكتب لمكتبة المعهد.

٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف دولار أمريكي) لشراء التجهيزات والمعدات اللازمة لمكتبة المعهد.

١٥٠,٠٠٠ (مائة وخمسون ألف دولار أمريكي) لتلافي الزيادة في المرتبات.

١٥٠,٠٠٠ (مائة وخمسون ألف دولار أمريكي) لتلافي تعويضات الانتقال والالتحاق والتعين والإجازات.

٦٥,٠٠٠ (خمسة وستون ألف دولار أمريكي) لتلافي تعويضات نقل الأمتعة.

١- تقدم الحكومة مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ (مأتي ألف دولار) لتعزيز نفقات الباب الثاني– البرامج – في ميزانية المعهد، أذا نفذ المخصص لها في ميزانية المعهد خلال السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١.

٢- يدور ما يفيض من المبالغ المقدمة من الحكومة لتلافي نفقات الزيادة في المرتبات وتعويضات الانتقال والالتحاق والأجازات ونقل الأمتعة إلى الباب الثاني– البرامج– في ميزانية المعهد ويدور للسنوات اللاحقة على ميزانية ١٩٨٠- ١٩٨١.

٣- تضع الحكومة خلال عشرة أيام من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق مبلغ قدره ٢٥٠,٠٠٠ (مائتان وخمسون ألف دولار أمريكي) في حساب المعهد لدى أحد المصارف العراقية ليتسنى لإدارة المنظمة وللمعهد كل حسب اختصاصه اتخاذ ما يلزم لانجاز إجراءات الانتقال وإعداد المقر في أسرع وقت ممكن وتسدد الحكومة الباقي من المبالغ الوارد تفصيلها في (الفقرة ب–١) أعلاه عند بدء العمل وبناء على طلب من رئيس المعهد.

ج– تتعهد الحكومة بتوفير شاغلي الوظائف الإدارية والخدمات المعاونة التي يحتاجها عمل المعهد كلما كان ممكنا، وتتحمل الحكومة رواتبهم وتعويضاتهم طبقا لقوانينهم ونظمها.

المادة الثالثة: تطبق الحكومة القانون العام والأنظمة واللوائح والقرارات التطبيقية له يتعلق بمزايا وحصانات المعهد ومقره وموظفيه وخبرائه وفي جميع الأحوال لا تقل هذه المزايا والحصانات عن مزايا وحصانات منظمة العمل العربية والمنظمات العربية المماثلة.

المادة الرابعة: تتعاون الحكومة مع المنظمة بغية تحقيق أهداف المعهد وتنفيذ برامجه، وذلك عن طريق توثيق العلاقات والروابط بين مؤسساتها العلمية والثقافية عامة والمؤسسات الجامعية خاصة وبين المعهد, وتهيئة الفرص لتحقيق التعاون وتبادل الإفادة من الإمكانيات البشرية والفنية المتاحة في تلك المؤسسات وفي المعهد.

المادة الخامسة: تسهم الحكومة في قضية إيجاد السكن الملائم للدارسين في المعهد وتتعاون مع إدارة المعهد في تذليل مصاعبه.

المادة السادسة: يتشاور المدير العام مع الحكومة لعقد اتفاق تكميلي إذا استجدت ظروف إضافة مواد جديدة إلى هذا الاتفاق أو تعديل بعض مواده.

المادة السابعة: يسرى هذا الاتفاق طوال مدة قيام المعهد بمهامه ويجوز أن يكون موضع تعديل بناء على طلب المنظمة أو الحكومة.

المادة الثامنة: يسرى هذا الاتفاق فور توقيعه.

كتبت ببغداد بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٤٠٠ هـ كانون الثاني ١٩٨٠م[٢٠].

أخذت الاتفاقية بنظر الاعتبار ظروف الانتقال والحاجات الأساسية التي يتطلبها من حيث تهيئة المكان المناسب والموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاته فضلا عن توفير الكادر لإشغال الوظائف الإدارية والخدمات التي يحتاجها عمل المعهد، وبينت الجوانب القانونية التي تطبق واللوائح والقرارات المعمول بها لدى الحكومة العراقية وفقا لقانونها العام وأنظمتها، ويقول الأستاذ الدكتور بهجت عبد اللطيف: "في جميع الأحوال فان المزايا والحصانات القانونية التي منحت له من قبل الحكومة لا تقل عن تلك التي منحتها منظمة التربية والثقافة والعلوم"، وتطرقت أيضا إلى تعاون الحكومة مع المنظمة، وألمحت إلى ضرورة التشاور مع المدير العام فيما يستجد من ظروف وحاجات[٢١].

رابعاً- أهداف المعهد وأقسامه في بغداد

بقي النظام الداخلي لمعهد البحوث والدراسات العربية في بغداد من حيث الأهداف والأقسام والمجالس والإدارة ونظم البحوث وخطط الدراسة والمنح الدراسية والقائمون بالبحث والتدريس على ما كان عليه في السابق ولم يختلف بشيء. أما الأهداف فهي (الأهداف الرئيسة والرافدة) التي وضعها مؤسسو المعهد وسارت عليها إداراته، ولكن الأستاذ الدكتور بهجت عبد اللطيف وضعها في صياغة جديدة مقاربة نلخصها فيما يأتي[٢٢]:

أولاً: إجراء البحوث العلمية في مختلف المجالات التي تدور حول القضايا العربية المعاصرة من اجل خدمة المجتمع العربي وتُعنى بـ:

١- دراسة مشكلات التنمية الاقتصادية وأساليبها المختلفة ووسائل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

٢- دراسة وسائل التنمية الاجتماعية في الوطن العربي.

٣- دراسة مشكلات البيئة المرتبطة بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤- دراسة حركة القومية العربية على أُسس علمية صحيحة وبحث عوامل تقوية الوعي القومي في الوطن العربي ودراسة القضية الفلسطينية وبحثها بحثاً علمياً شاملاً.

٥- الاهتمام بدراسة مصادر الفكر العربي المعاصر ومعوقاته وتطوره.

ثانيا: إعداد الباحثين القادرين على خدمة الوطن العربي في مواجهة مشكلاته المعاصرة وتحديات المستقبل.

ثالثا: الاهتمام بالنشر والإعلام حول أنشطة المعهد البحثية وما يخص القضية الفلسطينية بصفة خاصة. ويتخذ المعهد من اجل تحقيق هذه الأهداف الوسائل الآتية:

أ- تهيئة السبل للباحثين وتزويدهم بما يلزمهم من وثائق ومصادر.

ب- توثيق الروابط العلمية والأكاديمية في معاهد البحث والجامعات، في الوطن العربي أو العالم الخارجي[٢٣].

خامساً- الشؤون المالية لمعهد البحوث والدراسات العربية في بغداد.

ارتبط الوضع المالي للمعهد بموقف جامعة الدول العربية وموقف المنظمة، فغالبا ما كان يعتمد في الماضي في مشاريعه على ما يصدر عن مجلس الجامعة العربية من قرارات، وبعد أن نقلت تبعية المعهد المباشرة من مجلس الجامعة إلى منظمة التربية والثقافة والعلوم صار المجلس التنفيذي للمنظمة هو المعني بإصدار التوجيهات والقرارات لما يستجد، وعلى الشاكلة نفسها تابع المجلس التنفيذي ظروف انتقال المعهد إلى بغداد، وبرامج موازنة مالية المعهد للعام ١٩٨٠-١٩٨١، وتبين موقفه بصدور قراره في دورته الخاصة الثانية في تونس ١٧-٢٠ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٧٩ باعتماد مبلغ (٥٠٠٠٠٠) دولار لبرامج المعهد في دورته ٨٠-١٩٨١ وتفويض المدير العام تنفيذ ما يرى من البرامج المقترحة حتى يتم استكمال الانتقال[٢٤].

وعندما أبدى العراق استعداده لاستضافة المعهد كان من الضروري مناقشة هذا الجانب، فاشتملت الاتفاقية التي وقعتها حكومة العراق مع المنظمة على فقرات نظمت مالية المعهد، فنصت المادة الأولى من الاتفاقية على ما يأتي: "يتمتع المعهد بالشخص ية الاعتبارية في حدود دستور المنظمة وأحكام نظامه الأساسي، وتكون موارده المالية على النحو الوارد في المادة (١٧) من النظام الأساسي، وتعد ضمن المهام الخاصة المنصوص عليها في المادة المشار إليها الدراسات والبحوث التي تجري لحساب منظمات جامعة الدول العربية أو تلك التي تطلبها الحكومات الأُخرى". وأوجبت الفقرة (أ) أن "تهيئ الحكومة مقرا ملائما للمعهد بعَدّهِ معهدا للدراسة والبحوث يحتوي على قاعات للمحاضرات والبحث ومكتبة كبيرة ومبنى للإدارة وتحافظ الحكومة على ملائمته وقابليته للوفاء بحاجات المعهد طبقا لمخططات عمله الحالية وفي المستقبل المنظور"[٢٥].

وتولى العراق كدولة القيام بهذه الإجراءات وتولى أيضاً الإنفاق على المعهد أثناء وجوده ببغداد، وهنا تم اقتباس لفظ الأستاذ الدكتور بهجت عبد اللطيف التكريتي "بان العراق كان سخيا في الإنفاق على المعهد"[٢٦].

وأوضحت الفقرة (ب) من المادة الثانية من الاتفاقية أن تقدم الحكومة المبالغ اللازمة لتلافي نفقات انتقال المعهد وتأثيث مبناه بما يتناسب ومتطلبات سير التدريس والبحوث والبرامج والإدارة والخدمات والمعاونة ووسائل النقل وتعويضات وأجور نقل وانتقال وتعيين والتحاق العاملين بمقر المعهد في بغداد وزيادة المرتبات على التفصيل في الجدول الأتي وفقا للمبالغ التي رصدت ويلاحظ فيها مقدار الزيادة في النفقات:

جدول رقم (٤) يبين نفقات المعهد بعد انتقاله إلى بغداد[٢٧]

المبلغ بالدولار	باب الإنفاق
٢٠٠,٠٠٠	نفقات تأثيث المعهد وتجهيزه بالمعدات اللازمة
٥٠,٠٠٠	شراء أربع سيارات صالون وحافلة للنقل
١٣٥,٠٠٠	شراء الكتب
٥٠,٠٠٠	تجهيز المكتبة بالمعدات اللازمة
١٥٠,٠٠٠	تلافي الزيادة في المرتبات
١٥٠,٠٠٠	تعويضات الانتقال والالتحاق والتعيين والإجازات
٦٥,٠٠٠	نقل الأمتعة
٢٠٠,٠٠٠	تعزيز النفقات في ميزانية المعهد إذا نفد المخصص لها في الميزانية
٢٥٠,٠٠٠	توضع في المصارف ليتسنى لإدارة المعهد السحب منها عند الحاجة
١,٢٥٠,٠٠٠	المجموع

سادسا– الطلبة

تابع المعهد في بغداد منهجه العلمي في تحقيق أهدافه المرسومة في إعداد الشباب المثقف الواعي، فاقبل على المعهد الكثير من الطلبة العراقيين والعرب. واستمرت الجامعة العربية في دعمها مالياً للطلبة العرب المنتمين للمعهد في هذه المرحلة، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في هذا الصدد من قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشان إعادة النظر في المنحة المقترحة إلى الطلبة في معاهد المنظمة، وجاء القرار بهذا الشأن يبين الموافقة وذلك بعد الاطلاع على قرار المجلس التنفيذي التابع للمنظمة، وعلى موازنة الإدارة العامة للمنظمة (إدارة التربية) للدورة المالية ١٩٨٠-١٩٨١، وعلى موازنة معهد البحوث والدراسات العربية للدورة المالية ١٩٨٠-١٩٨١، وبناء على ما دار من مناقشات قرر المجلس "رفع المنحة الشهرية للطالب العربي المعان من قبل المنظمة للدراسة فوق الجامعية في الجامعات العربية وطالب معهد البحوث والدراسات العربية وطالب معهد الخرطوم الدولي للغة العربية إلى (٢٠٠) دولار أمريكي"[٢٨].

ضم المعهد أثناء وجوده في بغداد عددا من الطلبة العراقيين والعرب، قدر مجموعهم حسب الإحصائيات التي أوردها السجل الأكاديمي قرابة (٢٢٩) طالباً مقسمين بين (١٩٩) طالب ماجستير، و(٣٠) طالب دبلوم ينتمون إلى الأقسام العلمية في المعهد، وهي: ثمانية أقسام فتم إضافة قسم الدراسات الفلسطينية إلى بقية الأقسام السابقة، وهؤلاء الطلبة مبينةٌ أعدادهم حسب الأقسام في الجدول الأتي:

جدول رقم (٥) يبين عدد طلبة المعهد في بغداد[٢٩]

القسم	عدد طلاب الماجستير	عدد طلاب الدبلوم
الأدبية واللغوية	٣٠	٧
التاريخية	٢٦	٢
الجغرافية	١٥	٣
الاقتصادية	٢٧	٧
الاجتماعية	١٩	٥
القانونية	٢٥	١
الفلسطينية	٢٩	
السياسية	٢٨	٥
المجموع	١٩٩	٣٠

تباينت هذه الأقسام في تاريخ استقبالها الطلبة في هذه المرحلة وانحصرت جميعها بين عام ١٩٨٣ و١٩٨٥، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن قسم الدراسات الأدبية واللغوية الذي تم التسجيل فيه أول مرة عام ١٩٨٣، تقدم فيه طالب واحد وهو سامي كاظم عليوي عراقي الجنسية، وفي قسم الدراسات الاقتصادية سجل (٣) طلاب عراقيان وأُردني، ومن قسم الدراسات الفلسطينية طالبة واحدة. وسجلت أقسام أُخرى في عام ١٩٨٤، مثل قسم التاريخ، وسجلت فيه أول مجموعة (٤) طلبة، عراقيان ويمني وطالبة مصرية واحدة فقط. وفي العام ذاته تم التسجيل في قسم الجغرافية وانتمى إليه (٥) طلاب عراقيان وأُردنيان وصومالي، وقسم الدراسات الاجتماعية أيضا وانتمى إليه (٥) طلاب عراقيان ويمنيان ومغربي. وفي قسم الدراسات القانونية سجل (٥) طلاب عراقيان إحداهم الطالبة منال يونس عبد الرزاق، وهي رئيسة اتحاد نساء العراق في ذلك الوقت، وجزائري ومغربي وسوداني.

وأخيراً تم التسجيل في قسم الدراسات السياسية في عام ١٩٨٥ وانتمى في ذلك العام (٣) طلاب[٣٠].

أما جنسياتهم فهي مختلفة ويكاد يكون الطلبة العراقيين هم الغالبية بين الطلبة، وما يلاحظ فيه غياب الطلبة المصريين، ولم ينتسب إليه في هذه المرحلة إلا طالب واحد في عام ١٩٨٧، ووجد أيضاً انتساب طلبة ينتمون إلى بلدان عربية لم يكن لطلبتها تواجد في المعهد في المرحلة الأولى في القاهرة، مثل الطلبة الصوماليين والموريتانيين، كما لوحظ عدم وجود أي من الطلبة الأجانب (غير العرب). والجدول الأتي يوضح أعداد الطلبة في قسم الدراسات التاريخية فقط كنموذج للطلبة في المعهد وبلدانهم أثناء وجوده في بغداد، وهم على العموم كانوا قلة، ويلاحظ أيضا التراجع واضحا في عدد الطلبة في العام الأخير وسبب ذلك البدء بالتهيئة لنقل المعهد إلى القاهرة.

جدول رقم (٦) يبين أعداد طلبة قسم الدراسات التاريخية في بغداد[٣١]

البلد / الأعوام	العراق	الأردن	السودان	الصومال	أريتريا	اليمن	مصر	المجموع الكلا
١٩٨٤	٢					١	١	
١٩٨٥	١	١	٢	٢				
١٩٨٦	٤	١		١	١	١		
١٩٨٧	٥	١		١				
١٩٨٨	٩							
١٩٨٩	٣	١	١					
مجموع	١٥	٤	٢	١	١	٢	١	٢٦

سابعا- الإنتاج العلمي لمعهد البحوث والدراسات العربية في بغداد

استمر المعهد طوال مدة وجوده في بغداد في برامجه العلمية، وخاصة ما يتعلق بالإنتاج العلمي الذي يمكن تقسيمه حسب مخرجاته العلمية التي واكبها المعهد والتي تم اعتمادها في تقييم الإنتاج العلمي في المعهد طوال مدة عمله وذلك حسب التقسيم الأتي الذي أُعتمد كمنهج بحث والذي سنراه عند بحث مجمل الإنتاج العلمي والذي تضمن: أولاً: الكتب، وثانياً: المجلة أو الدورية العلمية، ثالثاً: الرسائل العلمية، وهي على العموم أُدخلت مع مجمل الإنتاج العلمي للمعهد، وفيه يمكن تحديد الإطار العام لهذا الإنتاج مع أهم مميزاته في هذه المرحلة، وقد ناقشت الفقرات من (٨٥) إلى (٩١) من النظام الداخلي للمعهد شؤون المطبوعات وكان فحوى هذه الفقرات أن يتولى المعهد نشر المحاضرات التي تلقى فيه وسواءٌ أكانت محاضرات للدارسين أم محاضرات عامة لخبراء أو تدريسيين أو باحثين، ويجوز نشر مجموعات نصوص ووثائق يكون من شأنها تيسير البحث في الموضوعات التي تتعلق بها، ويجوز طبع بحوث الدارسين بناء على توصية مجلس القسم المتخصص وموافقة المجلس العلمي، ويكون للمعهد الحق في الطبعة الأولى، وإذا تكررت الطبعة فيكافأ أصحابها، ويقدم مدير إدارة المعلومات والنشر تقريراً للمجلس العلمي كل ثلاثة أشهر عن أُصول الكتب الواردة والكتب التي انتهى طبعها وأثمانها والمطابع التي يتعامل المعهد معها[٣٢].

ويمكن حصر أهم المشروعات التي أنجزها المعهد خلال وجوده في بغداد في الأعمال العلمية الآتية:

أ: الكتب.

أخذ المعهد على عاتقه طبع الكتب العلمية ونشرها وخاصة الصادرة عن أقسامه العلمية والمتعلقة بالدراسات الإنسانية، وقد بلغ مجموعها في هذه المرحلة (٥٩) كتاباً، جاء توزيعها على الأقسام العلمية كالأتي:

الاجتماع (٤) كتب، الأدب (٧)، الاقتصاد (٩)، التاريخ (١٢)، الجغرافية (١٥)، السياسة (٧)، القانون (٥). وكان من بين هذه الكتب ما نشر من الندوات العلمية التي أقامها المعهد ومنها:

١- ندوة الاقتصاد الإسلامي، عمان ١٩٨٣، بغداد ١٩٨٣.

٢- ندوة مؤسسة الأوقاف في الوطن العربي والإسلامي بغداد ١٩٨٣.

٣- ندوة العلماء الأفارقة ومساهماتها في الحضارة العربية والإسلامية، الخرطوم ١٩٨٣– بغداد ١٩٨٥.

٤- ندوة تطبيق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على التخطيط للتنمية في الوطن العربي، ١٩٨٣ تونس– بغداد ١٩٨٧.

٥- المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، بغداد ١٩٨٥.

٦- البداوة في الوطن العربي، بغداد ١٩٨٧[٣٣].

ب: المجلة العلمية.

أصدر معهد البحوث والدراسات العربية العدد الأول من مجلته العلمية السنوية عام ١٩٦٩ "مجلة البحوث والدراسات العربية"[٣٤]، واستمرت بالظهور حتى العدد العاشر الذي صدر عام ١٩٧٩- ١٩٨٠ في القاهرة، وبعد انتقال المعهد إلى بغداد صدر العدد الحادي عشر عام ١٩٨٢ تلاه العدد الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر، واستمرت بالصدور حتى العدد (١٦) الذي صدر عام ١٩٨٨، وقد نظمت المواد من (٨٠) إلى (٨٤) من النظام الداخلي للمعهد الأسس التي يقوم عليها إنشاء المجلة على "إن تكون للمعهد مجلة علمية دورية تحمل اسمه يشرف على تحريرها لجنة برئاسة رئيس المعهد أو مديره وعضوية اثنين من أعضاء المجلس العلمي، تنشر المجلة أصلا باللغة العربية، ويجوز أن تنشر بحوث بلغة أجنبية[٣٥]. وقد وجهت دعوة إلى الأساتذة والباحثين في الجامعات العربية والى

المفكرين العرب لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية فيها، وفعلاً نشرت فيها بحوث الأكاديميين لغرض الترقية العلمية وقد اشترطت أن تكون البحوث في دائرة الدراسات الأكاديمية [٣٦].

وقد تطرقت في بحوثها العلمية لأبرز الموضوعات المتعلقة بالشأن العربي بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية والقانونية، واهتمت أيضاً بإبراز الملامح الرئيسة للأدب والفكر العربي والثقافة العربية، إلى جانب اهتمامها الخاص بالدراسات الفلسطينية[٣٧]، فضلا عن اهتمامها بالهدف الرئيس للمعهد الذي بينته في استهلال العدد الأول منها وحددت فيه منهجاً لسياسة المعهد والأُسس التي يعتمدها "بإيمان لا يتزعزع بوحدة العرب وقوميتهم وبادراك عميق لدور العلم في المعركة المصيرية التي تخوضها أُمتنا العربية ولتعبر عن إنتاج المعهد العلمي فتنشر بحوثه"[٣٨].

ج- الرسائل العلمية

بلغت رسائل الماجستير في مجموعها (١٦٠) رسالة وزعت على الأقسام العلمية وكالأتي: (الاجتماع، ١٩)، (الأدب واللغة، ٣٠)، (الاقتصاد، ٢٧)، (التاريخ، ٢٥)، (الجغرافية، ١٠)، (القانون، ٨)، (السياسة، ٢٤)، (الدراسات الفلسطينية، ١٧) وكانت آخر الرسائل التي سجلت في القسم الأخير تلك التي سجلت في بغداد، ويبدو أن هذا القسم قد أُضيف إلى قسم العلوم التاريخية والعلوم السياسية مع عودة المعهد إلى القاهرة عام ١٩٨٩ ولم تصدر عنه بعد هذا التاريخ أية رسالة علمية[٣٩].

خاتمة

مارس معهد البحوث والدراسات العربية نشاطه العلمي بعد نقله إلى بغداد عام ١٩٨١ وواصل مسيرته على مختلف صورها وأشكالها (تدريس، بحوث، ندوات، مؤتمرات، إصدارات)، وقطع شوطاً مهماً في مسيرته الأكاديمية، وتمتع بسمعة علمية مرموقة بين الأوساط العلمية العراقية والعربية. وكان للدعم غير المحدود الذي قدمته حكومة جمهورية العراق الأثر الكبير في تعزيز مسيرته وترصينها وإنجاز نشاطه على الوجه الأكمل، وكان موضع ثقة الدارسين العراقيين ثم التحق به فضلا عن الدارسين العراقيين عدد من الطلبة من دول عربية مختلفة، من الفلسطينيين والأردنيين والصوماليين واليمنيين، ومما زاد ثقة الدارسين به الشهادة العليا التي يمنحها المعهد واعتراف جمهورية العراق بها بمختلف مستوياتها فقد عدتها معادلة للشهادة العليا المناظرة في المعاهد والجامعات العراقية، وكان لهذا الاعتراف أثره الايجابي حيث تمكن عدد من الحاصلين على شهادة الماجستير من المعهد الالتحاق بالجامعات العراقية ومواصلة دراساتهم للحصول على شهادة الدكتوراه.

ظهر الإنتاج العلمي في المعهد بمستوى جيد وقد أثرت عليه عوامل منها عملية الانتقال من القاهرة إلى بغداد مع ما رافق تلك العملية من مصاعب، فضلاً عن التأخر النسبي بالعمل الفعلي والبدء بتسجيل الطلبة حيث لم يبدأ التسجيل في بعض الأقسام حتى ١٩٨٥، وهذا يعني أن المدة التي عمل فيها المعهد في بغداد من الناحية الفعلية لم تتجاوز الأربعة أعوام.

مع ما تقدم فان عدد الطلبة في المعهد أثناء وجوده في بغداد ظل محدوداً (٢٩٩) طالب مقسمين على ثمانية أقسام لتسع سنوات على الرغم من الظروف الجديدة المواتية التي وفرتها الحكومة العراقية، وينطبق الأمر

على الإنتاج العلمي فعلى سبيل الإبانة فان إنتاج الكتب بالقياس (٥٩) كتاباً، ليست نسبة قليلة إذا أخذنا بالاعتبار مدة عمل المعهد الحقيقية في بغداد، أما المجلة فقد ظهر منها (٨) أعداد واستمرت بالصدور حتى عام ١٩٨٨. في حين بلغ مجموع الرسائل (١٣٣) رسالة منها، (٢٥) رسالة عن قسم الدراسات التاريخية وهي أعلى نسبة من الإنتاج بين الأقسام الأخرى، وصدر عن قسم الدراسات القانونية (٨) رسائل وهي أقل النسب. ومن الجدير بالذكر إن هذا الإنتاج تم نقله مع متعلقات المعهد من بغداد إلى القاهرة عام ١٩٨٩ ولم يبقى شيء سيما ما يخص وثائقه ومصادره الأولية.

تصدى المعهد في مجمل إنتاجه العلمي لأبرز الموضوعات المتعلقة بالشأن العربي بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية والقانونية، واهتم أيضاً بإبراز الملامح الرئيسة للأدب والفكر العربي والثقافة العربية. واستمر بنفس الروحية في تنفيذ إستراتيجيته التي وضعها مؤسسو المعهد، وتحقيق أهدافه في رفع مستوى أسس الثقافة العربية، وتنشئة جيل عربي مثقف.

ومن الناحية القانونية استمرت جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمتابعة شؤون المعهد باعتبارها الجهة الرسمية الراعية للمعهد أثناء وجودة في بغداد. وقد تولت حكومة جمهورية العراق الإنفاق على المعهد أثناء وجوده في بغداد، وكانت سخية في ذلك، وقد تم عقد اتفاقية بينها وبين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بهذا الشأن. كما بقي النظام الداخلي للمعهد في بغداد كما كان عليه في القاهرة من حيث الأقسام العلمية والإدارة ونظم البحوث وخطط الدراسة والإنتاج العلمي.

Iraq's Role in the Joint Arab Cultural Work within the Framework of the Arab League, the Institute of Arab Research and Studies in Baghdad (1981-1989) A Historical Study

By: Dr. Hashim Hasan Hussein AL-Shahwany,
Department of Historical and Cultural Studies, Regional Studies
Mosul University

Abstract

The Institute of Arab Research and Studies performed its cultural role (research, teaching and publishing) in Baghdad for the period 1981-1989 successfully. Its work was part of the general framework of the joint Arab cultural work supervised by the League of Arab States, which directed the opening of the institute in 1953 in Cairo and remained within it until 1980. It was transferred to Baghdad after the agreement signed with the Government of Iraq, where provided facilities and funding and named Dr. Nouri Hamoudi Qaisi as a director for it .It worked smoothly, successfully and committed to the rules of internal procedure and the organizational structure in terms of sections, objectives and method of operation. It was retransferred to Cairo after the settlement of the Arab dispute with the Egyptian government in 1989, which had arisen after the visit of former Egyptian President Anwar Sadat to Israel.

المصادر والهوامش

(١) الحصري، أهداف معهد البحوث والدراسات العربية، ص ٩.

(٢) الحصري، المصدر نفسه، ص ٩.

(٣) "معهد البحوث والدراسات العربية ينضم إلى الأسرة التعليمية في العراق"، صحيفة الصباح (بغداد) ١٩٨٤، الخميس ١٠ حزيران ٢٠١٠، ص ٣.

(٤) بهجت كامل عبداللطيف، معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد ١٩٨٢-١٩٩٠، السجل الأكاديمي ١٩٥٢- ٢٠٠٩، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة، ٢٠١٠)، ص٥٩.

(٥) بهجت كامل عبداللطيف، مقابلة شخصية يوم ٢٠١٣/٣/٢٧ في كلية الآداب جامعة الموصل؛ هاشم صالح التكريتي، مقابلة شخصية يوم ٢٠١١/٧/٤، وقال: "عملت في المعهد محاضراً في وقت إدارة نوري حمودي القيسي وكنت من المتابعين لسير أعماله فكان المعهد يتمتع بنشاط وحركة علمية ممتازة"؛ أسامة النقشبندي، مقابلة شخصية، عمل في المعهد منذ عام ١٩٨٥ وقال : "درّستُ في المعهد الدورة الأولى والثانية وكنت مقرر قسم المخطوطات، وكانت الدراسة فيه تسير بشكل جيد". أجريت المقابلة في ٢٠١١/٧/٤ في معهد التاريخ العربي الواقع في المنصور قرب معرض بغداد الدولي.

(٦) عبداللطيف، المقابلة السابقة.

(٧) التكريتي، المقابلة السابقة.

(٨) "معهد البحوث والدراسات العربية"، صحيفة الصباح، ص ٣.

(٩) أغفلت جل المصادر التي تحدثت عن المعهد التطرق إلى مسيرة المعهد في بغداد، وظل الأمر كذلك حتى كتب الأستاذ الدكتور بهجت كامل عبداللطيف بحثا مميزا تناول فيه المعهد في هذه المرحلة ونشره في كتاب اليوبيل الذهبي الذي صدر عام ٢٠٠٢، وأعاد المعهد نشره في السجل الأكاديمي ٢٠١٠.

(١٠) القرار المرقم: (م ت/د ٢٧/ و١١ هـ)، المنظمة العربية التربية والثقافة والعلوم، الأمانة العامة، المؤتمر التنفيذي والمؤتمر العام، الدورة (٢٧)، تونس: ٢٢ - ٦/٢٨ /١٩٨١.

(١١) القرار المرقم: (م ت/د ٢٧/ق٦- ج)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الأمانة العامة، المؤتمر التنفيذي والمؤتمر العام، الدورة (٢٧)، تونس: ٢٢- ٦/٢٥ /١٩٨١.

(١٢) القرار المرقم: (م ت / د ٢٥ ق٢) مرفق رقم (١)، المنظمة العربية للتربية للثقافة والعلوم، الأمانة العامة، المجلس التنفيذي والمؤتمر العام الدورة (٢٥) الرباط ١- ٧/ ٧/ ١٩٨٠، ص ١٢.

(١٣) القرار المرقم: (م ت /د ٢٢ /ق١٨ /هـ) المنظمة العربية للتربية للثقافة والعلوم، الأمانة العامة، المجلس التنفيذي والمؤتمر العام الدورة (٢٢) المنعقدة في تونس ١٩٧٩.

(١٤) علم من أعلام اللغة العربية وأدبها ومن المحققين البارزين، ثامن مدراء معهد البحوث والدراسات العربية، وأول مدير له في بغداد. ولد في بغداد عام ١٩٣٢ في محلة السيد عبدالله. وهي من أحياء الرصافة، والده حمودي علي القيسي، تعددت مصادر القيسي الثقافية وكان لأسرته اثر واضح في توجيه مواهبه، التحقُ بالكتاتيب (الملا) بعداً دينياً، تخرج من مدرسة الفضل عام ١٩٤٥- ١٩٤٦ وانتقل إلى المتوسطة الغربية، وفيها بدأت مواهبه تتفتح وبدا ينظم الشعر. واتسعت آفاق ثقافته بعد أن انضم إلى الإعدادية المركزية، وفي عام ١٩٤٩ فاز بجائزة (شاعر المدرسة)، وانتسب إلى كلية الآداب في جامعة بغداد فنال البكالوريوس في اللغة العربية وأدبها عام ١٩٥٤، وبعدها مارس التدريس الثانوي قرابة سبعة أعوام حتى عام ١٩٦١، وحصل على شهادة الماجستير في ١٩٦٤/١/٢ برسالته "الفروسية في الشعر الجاهلي"، والدكتوراه في ١٩٦٧/١/١٨ بأطروحته "الطبيعة في الشعر الجاهلي"، وحصل عليهما من كلية الآداب جامعة القاهرة .هيثم عباس سالم الصويلي، نوري حمودي القيسي أديبا رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص ص ١٥ -١٦؛ هلال ناجي، من أعلام العراق في القرن العشرين، عالم الكتب، (د.م، د.ت)، ص ٤٧؛ صحيفة أعمال القيسي موقعة من قبله ومن قبل موظف الذاتية في كلية الآداب جامعة بغداد، الاضبارة الشخصية للقيسي في قسم الموارد البشرية كلية الآداب جامعة بغداد.

(١٥) ولد فائق أمين مخلص في تكريت عام ١٩٣٣، وهو ينتمي إلى عائلة عربية معروفة سكنت تكريت تنحدر في أصولها إلى مدينة الموصل، وكانت تعيش في محلة "الخزرج" عمه مولود مخلص باشا. وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ثم أكمل دراسته الجامعية في كلية الآداب جامعة بغداد عام ١٩٥٤، ثم سافر إلى بريطانيا بأجازة دراسية لمدة سنتين قصد بها جامعة لندن وحصل على البكالوريوس في الأدب العربي بدرجة شرف ثانية، وفي عام ١٩٦٠ عاد إلى بغداد واشتغل في التعليم الثانوي لغاية ١٩٦١، ثم التحق ببعثة لوزارة التربية فقصد لندن مرة ثانية وحصل على الدكتوراه في الأدب العربي عام ١٩٦٤. سليم طه التكريتي، مولود مخلص باشا بطل معركة وادي موسى في الثورة العربية الكبرى، شركة الأجيال للنشر والتوزيع، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ٨٨؛ عبد الكريم عبد الوهاب الالوسي وحسين الكافلي، تكريت في التاريخ والأدب، مطبعة التضامن، (بغداد، ١٩٧١) ص ١٣٦.

(١٦) من مواليد ١٩٤٠ العراق حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ من كلية الآداب جامعة بغداد ١٩٦٢، والماجستير في التاريخ الإسلامي من معهد الدراسات العربية والإسلامية جامعة مايكل ١٩٦٩، ودكتوراه تاريخ إسلامي العصر العباسي الأول من قسم الدراسات العربية والإسلامية جامعة ادنبره ١٩٧٢، حصل على لقب الأستاذية عام ١٩٩٢. تقلد العديد من الوظائف الإدارية والأكاديمية منها: معاون عميد كلية الآداب جامعة البصرة ١٩٧٣ - ١٩٧٥. رئيس قسم التاريخ كلية الآداب جامعة البصرة ١٩٧٥- ١٩٧٦. عميد كلية الآداب جامعة البصرة ١٩٧٦- ١٩٧٨.عميد كلية التربية جامعة البصرة ١٩٧٨ - ١٩٨٠. مدير عام دائرة البعثات ديوان وزارة التعليم العالي ١٩٨١- ١٩٨٥، مدير عام مؤسسة الموسوعة العربية (بغداد) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٠ - ١٩٩١. ومناصب أخرى منها مدير معهد الدراسات والبحوث العربية (بغداد) وكالة ١٩٨٨– نهاية ١٩٩٠. له من البحوث العلمية المنشورة (٨٦) بحثاً، اشرف على (١٤) رسالة ماجستير و(١١) أطروحة دكتوراه. ساهم في عشرات المناقشات العلمية لرسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه في جامعات عراقية عديدة والى الوقت الحاضر. بهجت كامل عبد اللطيف، السيرة الذاتية

مرسلة بشكل شخصي للباحث عن طريق البريد الالكتروني في يوم ٢٠١٢/١١/٢٠.

(١٧) جاء ذلك الأمر في كتاب الوزارة المرقم ١٣٠٨٦/٨/٨ في ١٩٨١/٧/١٦، وثيقة رقم (٢)، ينظر الأمر الوزاري، الاضبارة الشخصية لنوري حمودي القيسي، قسم الموارد البشرية كلية الآداب جامعة بغداد.

(١٨) عبداللطيف، المقابلة السابقة.

(١٩) أحمد الرشيدي، "تطور الوضع القانوني لمعهد البحوث والدراسات العربية في إطار منظومة العمل العربي المشترك"، السجل الأكاديمي ١٩٥٢- ٢٠٠٩، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة، ٢٠١٠)، ص ٤٨؛ والبحث منشور أيضا تحت العنوان ذاته في كتاب اليوبيل الذهبي معهد البحوث والدراسات العربية خمسون عاما من العطاء، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ٦٤.

(٢٠) الاتفاقية المبرمة بين حكومة جمهورية العراق والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، عبداللطيف، معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد، الصفحات ٧٩-٨١.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٢٢) عبداللطيف، معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد، ص ٨٢.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٢٤) الموازنة والبرامج للدورة المالية ١٩٨٠ - ١٩٨١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الأمانة العامة، المجلس التنفيذي والمؤتمر العام، الدورة العادية الخامسة، تونس ٢٤- ١٩٧٩/١٢/٢٩، ص٢١٤.

(٢٥) عبداللطيف، معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد، ص ٧٩.

(٢٦) عبداللطيف، المقابلة السابقة.

(٢٧) تم الاعتماد في إيراد الأرقام على عبداللطيف، معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد، ص ص ٧٩-٨٠.

(٢٨) القرار المرقم (م ت/د ٢٥/ق ١٠ ز)، قرارات المجلس التنفيذي الدورة (٢٥) المنظمة العربية للتربية للثقافة والعلوم، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي والمؤتمر العام ، الرباط ١- ١٩٨٠/٧، ص ٤٠.

(٢٩) عبداللطيف، معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد، ص١٠٢.

(٣٠) ينظر قائمة بأسماء خريجي المعهد منذ بداية نشاطه حتى عام ٢٠٠٩، السجل الأكاديمي، (١٩٥٢- ٢٠٠٩)، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة، ٢٠١٠)، ص ٢١٧.

(٣١) السجل الأكاديمي، المصدر السابق، ص ٢١٧ .

(٣٢) عبداللطيف، معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد، ص ص ١٠٠-١٠١.

(٣٣) "ملحق رقم (٧) ثبت مصنف بالكتب الصادرة عن المعهد منذ بداية نشاطه حتى ٢٠٠٢"، اليوبيل الذهبي معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٥٢- ٢٠٠٢، (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص٢٢٧.

(٣٤) كتبت هيئة تحرير المجلة في عددها الأول عن أهمية إصدارها والهدف منها تقول : "كان يأمل القائمون على المعهد أن يكون صدور المجلة خطوة إلى أمام على طريق الكفاح القومي الذي سار فيه طوال الخمسة عشرة عاماً التي مضت. على أن توجه المجلة عنايتها إلى متابعة البحوث التي تجريها الأقسام الجامعية في دراسة العالم العربي الحديث، والى إحصائها والتعريف بها وتسجيل نتائجها، وتهيئة الفرصة لمزيد من التعاون فيها والتخطيط لها، والمعهد يدعو الأساتذة القوميين والباحثين إلى أن يتخذوا من صفحات هذه المجلة منبراً عربياً عاماً يذيعون منه بحوثهم الهادفة ودراساتهم الكاشفة، وما يقدمونه لنهضة أمتهم من مقترحات وتوصيات قائمة على التحليل والاستقصاء، والنقد الايجابي البناء. وسيكون مما تعنى به المجلة التعريف بالكتب والمجلات التي تصدر في البلاد العربية، وبجهود الجامعة العربية وأجهزتها ومكاتبها، وبأعمال المؤتمرات التي تهم العرب أو= = تتصل بقضاياهم، وبالكتب التي تصدر في الخارج عن العرب وتراثهم وحياتهم وكفاحهم ومكانهم في المجتمع الدولي". كلمة هيئة تحرير مجلة البحوث والدراسات العربية، (القاهرة) العدد الأول سنة ١٩٦٩، ص ص٣- ٤.

(٣٥) عبداللطيف، معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد، ص٩٩.

(٣٦) كلمة هيئة تحرير مجلة البحوث والدراسات العربية، المصدر السابق، ص ١.

(٣٧) ينظر ما ورد في الغلاف الداخلي للمجلة يوضح شروط النشر ودائرة اهتماماتها، مجلة البحوث والدراسات العربية، (القاهرة) العدد 15، سنة 1988.

(٣٨) ينظر تقديم مدير التحرير، مجلة البحوث والدراسات العربية، (القاهرة) العدد ١، سنة ١٩٦٩، ص٣.

(٣٩) ينظر ثبت بعناوين الرسائل العلمية لقسم الدراسات الفلسطينية، وقد سُجلت آخر رسالة لـ(حاتم علو جواد، بعنوان إسرائيل والتوازنات الدولية: نموذج عدم الانحياز، إشراف رياض عزيز هادي، سجلت في عام ١٩٨٩، "الملحق رقم (٩) رسائل الماجستير التي نوقشت في المعهد منذ بداية نشاطه حتى ٢٠٠٢"، اليوبيل الذهبي معهد البحوث والدراسات العربية خمسون عاما، ص٤٣٥.